Strategy WATCH

المرصد الاستراتيجي

تحولات الموقف السوري عقب عمليات الجنوب

البحوث والدراسات

السبت 4 أغسطس 2018

البحوث والدراسات

الجنوب السوري: اقتسام المواقع الإستراتيجية بين موسكو وتل أبيب

تؤكد مصادر أمنية مطلعة أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب قد اتفق سراً مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين في قمة هلسنكي (16 يوليو 2018) على انتشار القوات الروسية وجنوب غربي سوريا، وبسط سيطرتها على مجموعة تلال هامة للاستطلاع تمكن المنظومات الاستخبارية الروسية من رصد مناطق شاسعة في سوريا والعراق والأردن ولبنان وفلسطين.

وقد تم رسم خطة الانتشار الروسي في لقاءات جمعت بين مسؤولين روس وإسرائيليين، ووضعت اللمسات الأخيرة على الخارطة أثناء لقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مع بوتين في موسكو (11 يوليو 2018)، أي قبل خمسة أيام من انعقاد قمة هلسنكي، حيث تعهد نتنياهو بوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد القوات الإيرانية مقابل ابتعادها 85 كيلومتراً عن الحدود، وعدم التعرض لقوات النظام السوري لدى انتشارها في درعا والقنيطرة وبسط سيطرتها على الحدود مع الأردن وإسرائيل، والالتزام باتفاقية فض الاشتباك (1974) في المناطق الحدودية في الجولان السوري المحتل، والتي تمنح الجانب الإسرائيلي ثلاث مناطق عازلة على الحد البالغ طوله 80 كم من الجانب السوري، بحيث ينتشر مراقبو الأمم المتحدة "إندوف" والقوات الروسية في المنطقة الأولى البالغة مساحتها 230 كم، وأن ينشر النظام 300 دبابة و3000 جندي في المنطقة الثانية، وينشر 650 دبابة و4500 جندي في المنطقة الثالثة.

والتزم بوتين في المقابل بإرسال وحدات روسية تتولى قيادة عمليات انتشار النظام وتضمن التزامه بتنفيذ الاتفاق الروسي–الأمريكي–الإسرائيلي، وأن يرسل قوات إضافية تتموضع في سلسلة من المواقع داخل المنطقة العازلة التي تراقبها قوات الأندوف القريبة من الحدود الإسرائيلية بحيث تشرف على التزام النظام وعدم السماح بانتشار عناصر ميلشيات تابعة لإيران في المنطقة، وأن تبقى وحدات من الشرطة العسكرية (الشيشانية) في المحافظات الجنوبية لضمان عدم ارتكاب النظام مجازر بحق المدنيين، في بلدة "نوى" ومحيطها.

وتتطلع القوات الروسية للسيطرة على "تل الحارة" الذي يقع على بعد 37 كلم عن درعا، و14 كلم عن الجولان، ويبلغ ارتفاعه 1200 م، حيث يمثل موقعه المميز نقطة رصد استخباراتية فريدة تغطي مساحات شاسعة من منطقة الشرق الأوسط.

وكان السوفييت قد شيدوا قبل "النكسة" محطة استخباراتية كبيرة على قمة التل، ونصبوا فيها رادارات للإنذار المبكر مزودة بمنظومات إشارة للاتصالات، حيث كانت موسكو ترصد التحركات العسكرية في كل من الأردن ولبنان وفلسطين وشرقي البحر الأبيض المتوسط بما في ذلك قبرص وتركيا. وفي عام 1967 استولت القوات الإسرائيلية على قمة هذا التل الاستراتيجي وفككت المعدات الروسية وأرسلتها بطائرة خاصة للاستخبارات الأمريكية مما منح الولايات المتحدة كنزاً كبيراً في فترة الحرب الباردة في مواجهة الروس، وتتطلع الاستخبارات العسكرية الروسية للسيطرة على تلك المنطقة الإستراتيجية لنشر أحدث أنظمتها الاستخبارية.

ووفقاً للمصادر نفسها؛ فإن القيادة العسكرية الروسية ستشرف على تشكيل قوة من الفصائل المتعاونة معها لإدارة محافظة درعا، في حين تعهدت بعض دول الخليج العربي بتوفير التمويل والتدريب اللازم لهذه القوات، وضمان عدم تعديها على المناطق الحدودية مع إسرائيل.

وفي مقابل المكاسب الروسية الثمينة في تلك المناطق الإستراتيجية؛ تعهد كل من ترامب وبوتين بالاعتراف بضم إسرائيل للجولان واعتبارها جزءاً من أراضيها، ويبدو أن بشار الأسد قد اطلع على تلك الترتيبات وأبدى مرونة تفاوضية في ترتيبات الحل النهائي بشأن الجولان المحتل.

وفي اليوم التالي لانعقاد قمة هلسنكي (أي في 17 يوليو)؛ رتب البيت الأبيض لقاء مع السفير الإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة دوري غولد مع لجنة الإشراف والإصلاح الحكومي في الكونغرس، بهدف مناقشة آليات تحقيق الاعتراف الأمريكي بضم هضبة الجولان المحتلة لإسرائيل، حيث أكد غولد (الذي يعمل مبعوثاً خاص لدى نتنياهو للقضايا السرية) أن اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان سيلبي الضمانات الدبلوماسية السابقة التي قدمتها الإدارات الأمريكية لإسرائيل، مذكراً بأهمية الجولان لإسرائيل وما تمنحه من أفضلية استخبارية حيوية، وبضرورة تمكينها من توسيع المرصد على قمة جبل الشيخ –الذي يسميه الإسرائيليون "عيون الأمة"– لمراقبة التحركات الإيرانية في سوريا والعراق.

في هذه الأثناء؛ تعمل القيادة الروسية على خطة عسكرية لتمكين قوات النظام من السيطرة على المناطق التي خضعت له مؤخراً، حيث بدأت في إعادة هيكلة جيش النظام، بحيث دُمجت "شعبة التنظيم والإدارة" مع "إدارة شؤون الضباط" تحت اسم "إدارة القوى البشرية" وأُعيد تشكيل "الفرقة الأولى مدرعة" لتصبح "الفرقة الأولى ميكانيكية"، وتتضمن ألوية الدبابات (57) و(76) و(91) واللواء (58) ميكانيكي، والفوج (141) مدفعية. ويتم الإعداد لخطة رديفة تهدف إلى إعادة هيكلة "الفرقة الثالثة" وباقي الفرق المدرعة الأخرى، وفقاً لخطة روسية تم إقرارها من قبل رئاسة الأركان.

أما على الصعيد الإداري فقد رأت القيادة الروسية تقسيم درعا إلى أربع قطاعات عسكرية، وذلك من خلال دمج الفصائل المصالحة تحت قيادة شخصيات مشبوهة من المعارضة تتبع جميعها للقيادي الذي شق صف الجبهة الجنوبية أحمد العودة، تمهيداً لتشكيل الفيلق الخامس من أبناء المنطقة، وانتقال تبعية الفصائل من "غرفة الموك" إلى قوات تسري عليها قوانين وزارة الدفاع الروسية.

ووفقاً لمصادر غربية فقد منحت روسيا أحمد العودة صلاحيات واسعة وفوضته بتعيين مندوبين عنه في كل بلدة بمنطقة سيطرته، وخولته بتعديل أوضاع المسلحين والمنشقين والضباط.

وفي ظل الجهود الدؤوبة التي تبذلها موسكو مع جيران سوريا لإعادة الأمور على ما كانت عليه قبل 2011، بما في ذلك العودة "القسرية" للاجئين؛ يتم وضع الترتيبات النهائية لفتح معبر "البوكمال– القائم" الحدودي مع العراق، حيث أنهت حكومة بغداد مفاوضات مع دمشق حول آليات فتح المعابر الحدودية بهدف تعزيز التبادل التجاري بين البلدين، في حين تتحضر الأردن لفتح معبر نصيب.

وفي دمشق؛ يمكن ملاحظة تنامي النفوذ الروسي من خلال استحواذ الضباط الروس على مشروعي الفيلق الرابع والفيلق الخامس، بالتزامن مع حل الميلشيات التابعة للنظام، ومنع الإيرانيين من المضي في مشروع "جيش الدفاع الوطني".

وتؤكد مصادر مقربة من أجهزة الأمن التابعة للنظام زيادة وتيرة التدخلات الروسية في مؤسسات الدولة،حيث تم تخويل ضابط روسي برتبة رائد بالإشراف على تدريب وتجهيز الوحدات حديثة التشكيل، كما يمكن ملاحظة التغلغل الروسي واسع النطاق في وزارات الدفاع والداخلية، والسعي لضبط الأوضاع الميدانية، ومنع الفرق الطائفية من القيام بتعفيش منازل المهجرين، أو ارتكاب أعمال انتقامية ضد الذين تبقوا في ريف دمشق وبالأخص في الغوطة الشرقية ومخيم اليرموك والحجر الأسود.

الجنوب السوري: اقتسام المواقع الإستراتيجية بين موسكو وتل أبيب (تتمة)

ومن ضمن الإجراءات الروسية الأخيرة؛ شن حملات أمنية للحد من الظواهر المسلحة في دمشق وريفها، حيث تم حل ما تبقى من ميلشيا "أيمن جابر" (وكان قد حُلّ الجزء الأكبر منها في منتصف 2017)، وحل ميلشيا أحمد درويش في قرية أبو دالي، وحل ميلشيا علي الشلي في ريف حماة الغربي، وحل ثلاث ميلشيات صغيرة في مدينة حمص.

احتباس الدبلوماسية الدولية في الشمال الغربي

تؤكد مصادر عسكرية أن الوجهة المقبلة لروسيا والنظام هي محافظة إدلب المحاذية لتركيا، والتي تعتبر من أكثر المناطق تعقيداً نظراً لتضارب مصالح القوى الإقليمية واعتبار تركيا إدلب خطاً أحمر بالنسبة لأمنها.

وتحاول موسكو التوصل إلى اتفاق مع أنقرة يقضي بانسحاب القوات التركية من مواقعها المتقدمة في المحافظة، وإقناع فصائل المعارضة بالانخراط في اتفاق مصالحة على غرار ما وقع في الجنوب.

في هذه الأثناء؛ يدور الحديث في الأروقة العسكرية الروسية عن الإعداد لعملية عسكرية تستهدف مواقع المعارضة، في حين تقوم أنقرة بتعزيز نقاط المراقبة التابعة للجيش التركي، وبناء مشفى، وإنشاء مهبط للطائرات العمودية في ريف حلب الجنوبي، وذلك لضمان سلامتهم وعدم استهدافهم في الطرق البرية.

وتأتي تلك الإجراءات تمهيداً لفتح الطريق الدولية الواصلة بين تركيا ودمشق، بإشراف كل من الشرطة التركية والروسية، من خلال وضع مخافر تمتد على طول الطريق، وفق خريطة تم الاتفاق عليها لرسم نقاط التماس في الشمال السوري بانتظار إقناع المعارضة بتسليم السلاح الثقيل بإشراف روسي–تركي.

وتتزايد المؤشرات على نية القوات الروسية شن عملية ضد قوات الفصائل في إدلب بحلول شهر سبتمبر القادم، خاصة وأن دمشق قد نجحت في التوصل إلى اتفاق مع حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي يتضمن فتح مكاتب فرعية للحزب في دمشق وفي المناطق السورية الأخرى، ودمج مقاتليه في قوات النظام بهدف شن

هجوم مشترك على إدلب، مؤملين دعم دمشق وموسكو في عودتهم إلى عفرين ومنبج في ظل التوتر التركي–الأمريكي.

وتشعر تركيا بالقلق إزاء إطلاق النظام عمليات انتشار على الجانب المقابل من منطقة خفض التصعيد في إدلب، وخاصة في اللاذقية وحماة، حيث ترغب كل من موسكو ودمشق في الاستفادة من زخم الانتصارات الأخيرة في الغوطة الشرقية والقلمون وحمص ومعظم درعا والقنيطرة للبدء في عملية عسكرية تجاه إدلب بمجرد اكتمال الحشود اللازمة لبدء القتال في تلك الجبهة.

وفي ظل احتباس الدبلوماسية التركية–الروسية حول إدلب، اقتصرت مخرجات أستانة (10) على تقديم مسكنات آنية لحالة الاحتقان التي تشهدها المنطقة، حيث تعزز أنقرة تعاونها مع طهران، في حين تحث موسكو الخطى للتوصل إلى تسوية مع فصائل الشمال تدفعها للمصالحة مع النظام والانضمام للفيلق الخامس على غرار ما وقع في الجنوب.

وتحاول أنقرة التوصل إلى حل وسط من خلال مقترحات قدمتها لموسكو تتضمن عقد مؤتمر ترعاه تركيا يجمع فصائل المعارضة جميعها، وتسلم بموجبه الفصائل جميع أسلحتها الثقيلة للجيش التركي، وتتفق على تشكيل إدارة مدنية موحدة تشرف على شؤون المحافظة.

وثمة عناصر تعقد معادلة الشمال السوري، أبرزها تجمع مقاتلي شمال القوقاز المعادين لروسيا، ونشاط الحزب التركستاني الإسلامي الموالي لتنظيم القاعدة والمعادي للصين، حيث ترغب كل من موسكو وبكين بتصفية حساباتهما مع هؤلاء الأعداء المحليين بعيداً عن أوطانهم، مما يعرقل محاولات تفادي معارك طاحنة في إدلب، ويعرقل خطط تسليم الفصائل أسلحتها الثقيلة وتحقيق التعايش بين الأعداء السابقين، خاصة وأن "هيئة تحرير الشام" والفصائل المتحالفة معها يرفضون المشاركة في عمليات المصالحة التي يدعو إليها الروس، كما ترفض هذه المجموعات بشدة أي حوار مع النظام أو الاعتراف بعمليتي أستانا وجنيف وبمخرجاتهما.

ويأتي التوتر التركي–الأمريكي، ودعم واشنطن وحدات حماية الشعب الكردية في إبرام تفاهمات مع النظام كعقبة إضافية تحول دون التوصل إلى حل دبلوماسي لملف إدلب، حيث يسود الاعتقاد في أنقرة أن زيارة وفد كردي لدمشق (26 يوليو 2018) برئاسة إلهام أحمد، رئيسة "المجلس الديمقراطي السوري"، وإبراهيم قفطان، رئيس حزب "سوريا المستقبل"، وتصريح خليل خليل، رئيس "الحركة من أجل مجتمع ديمقراطي" بإمكانية انضمامهم إلى عملية إدلب، وبضرورة مغادرة القوات التركية؛ تأتي جميعها ضمن جهود أمريكية–روسية لتحجيم الدور التركي في الشمال السوري.

في هذه الأثناء تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تعزيز موقف "قوات سوريا الديمقراطية" من خلال التفاهم مع فرنسا لزيادة وجودها العسكري، وإقناع بعض العواصم الخليجية بتمويل كيان الحكم شبه الذاتي في مناطق شرق نهر الفرات والتي تشكل نحو ثلث مساحة الأراضي السورية، وتضم نحو 90% من إنتاج النفط و45% من إنتاج الغاز. وفي منتصف شهر يوليو الماضي؛ قامت قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بتزويد قوات سوريا الديمقراطية "قسد" بمئات الشاحنات من الأسلحة والذخائر والعربات المدرعة، حيث وصلت 200 شاحنة محملة بمختلف أنواع الأسلحة والذخائر والمعدات القتالية إلى القوات ذات الغالبية الكردية، عبر معبر "سيمالكا" الحدودي مع إقليم كردستان العراق، شمال شرقي سوريا.

وتعتبر هذه الدفعة هي الثالثة خلال شهر يوليو، وهي الدفعة الأضخم من المساعدات العسكرية لقوات "قسد" إذ سبق وأن قدم التحالف أكثر من 500 عربة عسكرية مدرعة من نوع "هامر"،

احتباس الدبلوماسية الدولية في الشمال الغربي (تتمة)

وأجهزة اتصالات حديثة، وحواجز معدنية متطورة.

ويسعى التحالف الدولي إلى تحويل قوات سوريا الديمقراطية التي تتزعمها الوحدات الكردية، إلى قوة إدارية في المنطقة، بحجة محاربة تنظيم الدولة، في حين تشجع الولايات المتحدة قوات "قسد" على العمل مع النظام وروسيا لتغطية انسحاب قواتها من الشرق السوري.

هشاشة التوافقات الدولية وتنامي فرص انهيارها

أسفرت التفاهمات الروسية–الإسرائيلية في 11 يوليو، وإقرار الرئيس ترامب لها دون تعديل (في 16 يوليو) عن ارتباك شديد في المشهد الأمريكي بواشنطن، حيث رأى الفريق المعارض للبيت الأبيض أن ترامب أصبح منقاداً للموقف الروسي، خاصة وأنه أيد موقف بوتين وفشل في الاصطفاف مع وكالات الاستخبارات الأميركية بشأن تقييمها للتدخل الروسي في الانتخابات الأميركية.

وبموجب ذلك الاتفاق فإن الولايات المتحدة قد أقرت ببقاء القوات الإيرانية في سوريا خارج دائرة الثمانين كلم المتفق عليها، وسلمت مجموعة من أهم المواقع الإستراتيجية لموسكو، كما سمحت للقوات الروسية ببسط سيطرتها على مناطق تصنف ضمن دائرة نفوذها منذ عدة عقود، وذلك دون الحصول على ضمانات كافية من موسكو بمنع إيران من التوسع في مناطق نفوذ النظام. بحيث لم يعد هنالك تعريف واضح لماهية المصالح الأمريكية بالمنطقة في ظل تعجل الرئيس ترامب في سحب قواته من سوريا دون توفير البدائل الأمنية وتجاهل العواقب الناتجة عن وقف المساعدات المخصصة لاستعادة الاستقرار في شمال شرق سوريا. ويعتقد مستشارو ترامب للأمن القومي أن ذلك سيكون كارثياً، إذ إن سياسات ترامب توحي بعدم وجود استراتيجية أميركية واضحة، وتفضي إلى راجع حاد في النفوذ الأميركي على الأرض وعلى طاولة المفاوضات.

في هذه الأثناء؛ تبدو القوات الإيرانية عازمة على عدم تسليم مناطق سيطرتها في الجنوب السوري، حيث تشارك ميلشيات "لواء ذو الفقار"، و"أبو الفضل العباس" بالإضافة إلى ميلشيات طائفية سورية حديثة التشكيل ("فوج الحيدرات"، وفوج "الطراميح"، و"فوج علي طه الزير") بقيادة العميد سهيل الحسن في عمليات الجنوب.

وعلى الرغم من الضمانات الروسية لإسرائيل؛ لا تزال القوة "الجعفرية" العراقية تتمركز في مدينة الشيخ مسكين وسط درعا، وتتموضع ميلشيا لواء "أبو الفضل العباس" غربي مدينة داعل، وتنتشر ميلشيا "لواء سيد الشهداء" العراقية في حي سجنة المجاور لأحياء درعا البلد، متخذة من مناطق انتشار قوات "الغيث" التابعة للفرقة الرابعة قواعد لها.

وتشير المصادر إلى أن بوتين لا يمكنه أن يُخرج إيران من سوريا، فعلى الرغم من أنه لا يكنّ أية توجهات معادية تجاه إسرائيل، إلا إنه منخرط في تحالف إستراتيجي مع إيران لمصلحة نظام الأسد، وقد أكد تلك الحقيقية وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف موضحاً أن مطالب سحب كل القوات الإيرانية من سوريا ليست واقعية.

وسربت بعض المصادر العبرية بعض تفاصيل حديث بوتين مع نتنياهو، حيث أكد الرئيس الروسي لضيفه أن موسكو لا تستطيع إخراج الإيرانيين من كامل سوريا، لكنها يمكن أن تتعاون في تنفيذ انسحاب جزئي للقوات الإيرانية من الجنوب.

ومع استمرار تدفق الميلشيات الإيرانية لدعم العمليات المرتقبة للنظام في إدلب ؛ تبدو موسكو غير راغبة في وقف التوسع الإيراني خارج نطاق الجنوب السوري، إذ إنه من غير الواقعي لموسكو افتراض أن إيران ستسحب قواتها دون مقابل، خاصة وأنها قد استثمرت في تشكيل وكلاء محليين لها في المنطقة، ومن المتوقع أن تستخدمهم في غضون الأسابيع المقبلة لإفساد الصفقة الأمريكية-الروسية، حيث تعمل القوات الإيرانية على دمج الميلشيات التابعة لها في تشكيلات نظامية سورية، وتدفع بالمئات من عناصرها للتخفي كقوات محلية ضمن جيش النظام الذي لا يمتلك القدرة على شن عمليات منفردة، ولا يستطيع بسط سيطرته على محافظة إدلب دون دعم بشري ضخم من الميلشيات التابعة لإيران.

وفي مقابل خطط إعادة الانتشار الإيراني؛ يبدو أن خطة ترامب لملء الفراغ الناتج عن الانسحاب الأمريكي بإرسال قوات عربية قد باءت بالفشل؛ حيث طلبت الإدارة الأمريكية من دول مجلس التعاون إرسال قواتها إلى سوريا لإعادة الاستقرار ولاسيما في المناطق الشمالية، كما اتصلت بمسؤولين مصريين وناقشت معهم إمكانية المشاركة في تشكيل قوة عربية، لكن مصادر عسكرية حذرت من عدم إمكانية ذلك إذ إن السعودية والإمارات تواجهان مأزقاً في اليمن يمنعهما من المشاركة في قوات عربية، في حين تفتقر مصر للإرادة التي تدفعها للمشاركة.

وحتى في حال نجحت الدول العربية في تشكيل ذلك التحالف؛ فإنها ستواجه معارضة قوية من أنقرة التي لن ترحب بوجود قوات مصرية مقربة من النظام أو إماراتية متحالفة مع الأكراد على

حدودها. يضاف إلى ذلك رفض رئيس الوزراء حيدر العبادي إرسال هذه القوات عن طريق بلاده، وفشل وزير الخارجية الأمريكي بومبيو في إقناع ملك الأردن بهذا المشروع، حيث عبر الملك عبدالله الثاني عن قلقه من مغبة قيام قوات متعددة الجنسيات بدخول سوريا من جهة الأردن.

وكان مستشار الأمن القومي جون بولتون قد واجه رفضاً مماثلاً حينما طلب من الرئيس المصري السيسي مشاركة جنود من بلاده في القوة التي سيتم إرسالها إلى سوريا، وذلك في أعقاب اتصالات مكثفة أجراها مع عباس كامل رئيس المخابرات المصرية بالوكالة لإقناع المصريين بالمشاركة دون طائل.

ولا تقف التحديات التي يواجهها مشروع واشنطن عند تعنت الموقف الرسمي العربي، بل تظهر مشكلة أخرى متمثلة في الخلافات العشائرية والفصائلية شرقي الفرات، حيث شهدت الأسابيع الماضية هجمات من قبل "قوات سوريا الديمقراطية" على مواقع "قوات النخبة العربية" التابعة لـ"تيار الغد السوري"، برئاسة أحمد الجربا، بريف دير الزور بسبب رفض الأخيرة تسليم سلاحها في المنطقة، مما دفع بالمبعوث الرئاسي الأميركي إلى التحالف الدولي، بريت ماغورك إلى التدخل بصورة شخصية والضغط لوقف الاقتتال.

وتواجه الولايات المتحدة تعقيدات عرقية وعشائرية غير متوقعة؛ حيث طلبت واشنطن من حلفائها العمل معاً للقضاء على "داعش"، وبادرت إلى تشكيل غرفة عمليات مشتركة بين "قوات سوريا الديمقراطية" والقوات العربية، تمهيداً لسحب ألفي مقاتل أميركي من شرق نهر الفرات، والشروع في إرسال نحو ألفي مقاتل من الدول العربية، لكن الصراعات التي اندلعت بصورة مفاجئة بين القوى الحليفة لواشنطن قد عرقلت سير الخطة.

ووفقاً لمصادر مطلعة فإن الولايات المتحدة كانت ترغب في نشر قوات مصرية قوامها 10 آلاف مقاتل ضمن ترتيبات أمريكية–روسية، الأمر الذي يفسر اندلاع الصراع المكشوف بين قوات "قسد" وبين قوات الجربا الذي يقيم في القاهرة ويحظى بدعم الحكومة المصرية، وهو أمر ترفضه وحدات حماية الشعب الكردية التي ترغب في الإبقاء على الهيمنة الكردية على المنطقة.

إخفاقات المعارضة... والنظام

تبدو المعارضة السورية بعيدة كل البعد عما يدور في المعترك الدولي، حيث أصبحت الفصائل الرئيسة في الجنوب جزءاً من المعادلة الروسية لإخماد الثورة من خلال ضمها إلى الفيلق الخامس لجيش النظام، وسعيها للمشاركة في الحملات الروسية المزمعة بإدلب، كما تشارك في الهجوم الذي يشنه جيش النظام على "حوض اليرموك"، وذلك في أعقاب اجتماع عُقد في مدينة "نوى"، بين فصائل المعارضة وضباط من قوات النظام وأفرعه الأمنية لترتيب التعاون المشترك بينهما وآلية القتال وضبط الحواجز معاً.

وفي مقابل هذه المجموعة من الفصائل؛ آثر قياديون بفصائل أخرى مغادرة المشهد الميداني عبر المغادرة إلى الأردن أو اللجوء إلى "إسرائيل" تاركين مقاتليهم خلفهم، ويبدو أن مفاوضات تدور بين تل أبيب وقادة بعض الفصائل، وعلى رأسها "لواء فرسان الجولان" للانضمام إلى تشكيل "جيش الجنوب" الموالي لها، حيث يدور الحديث عن مشاركة فصيل "العز بن عبد السلام" و"سيف الشام" مع "فرسان الشام" في المفاوضات الجارية لتحديد نقاط تمركزهم، والمساعدة في بناء عدة مخيمات لعشرات آلاف العالقين قرب السياج الإسرائيلي بإشراف الأمم المتحدة.

أما على الصعيد السياسي فقد أصبحت المؤسسات التي تدعي تمثيل المعارضة في الخارج جزءاً من الترتيبات الروسية للمرحلة المقبلة، حيث تشارك بصورة فاعلة في مفاوضات: إعادة مؤسسات الدولة، وخطط إعادة اللاجئين، والترتيبات الأمنية للفيلق الخامس، فضلاً عن ترتيبات شرعنة نظام الأسد من خلال لجنة صياغة الدستور التي كان يتنافس عليها وفدي أحمد طعمة ونصر الحريري، وتمت المصالحة بينهما عبر إصدار قائمة موحدة تعمل على صيغة دستورية تتعارض بصورة كاملة مع بيان "جنيف (1)" وقرار مجلس الأمن 2015/2254 اللذين يشترطان إجراء التعديلات اللازمة عقب صدور إعلان دستوري مؤقت، ضمن عملية انتقال سياسي تنص على إنشاء هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية.

ويبدو أن اللجنة المشتركة (بين وفدي طعمة–حريري) ماضية في عملها، غير عابئة بما سيعنيه تخليها عن البند المتعلق بإنشاء هيئة الحكم الانتقالي من شرعنة لحكم الأسد، ومنح دستوره الباطل (2012) صفة الشرعية التي يفتقدها، وإتاحة المجال لبشار الأسد أن يتمتع بصلاحيات واسعة، تمكنه من عرقلة عملية الإصلاح الدستوري متى شاء، وإلغاء عملية التعديل في أي وقت يريد.

ولا يبدو أداء المعارضة مختلفاً عن النمط الذي سار عليه الرئيس السابق للائتلاف في رؤيته التي قبلت بالوجود الإيراني في مرحلة "تمهيدية" ورأت التعامل مع بشار الأسد على أنه رئيس لسوريا خلال هذه الفترة، وقبلت ببقاء حكومة النظام كحكومة تصريف أعمال.

كما أنها لا تخرج عن الصياغة التي شارك في إعدادها نصر الحريري عندما كان رئيساً للوفد المفاوض في لوزان(6–7 يوليو 2017)، واعتمدها فور توليه منصب منسق هيئة التفاوض (2)، والتي تغاضت بصورة كاملة عن إشكالية الفراغ الدستوري التي يمكن أن تقع في بداية المرحلة الانتقالية ريثما يتم صياغة دستور بديل، وما يقتضيه ذلك من ضرورة التوافق على بيان أو مبادئ دستورية مؤقتة يمكن العمل بمقتضاها ريثما تنتهي عملية صياغة الدستور وإقراره والتصويت عليه، مما يشي بالموافقة الضمنية على العمل بدستور 2012 في المرحلة الانتقالية.

كما تجاهلت وثائق نصر الحريري جميع البنود السابقة للهيئة والمتعلقة بمغادرة بشار وزمرته، وإنشاء هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات التنفيذية، وإصدار إعلان دستوري مؤقت، وتشكيل حكومة انتقالية، وتفكيك وإعادة تشكيل المؤسسات القمعية، وتطبيق مفاهيم العدالة الانتقالية، واستبدلت مرجعية القرارات الأممية بمفهوم "التوافق" بين المعارضة والنظام.

وفي مقابل تردي وضع المعارضة وانهيار شعبيتها لدى حاضنتها؛ تتحدث المصادر الروسية عن تدهور وضع النظام وتنامي إخفاقاته، حيث أكد القائد السوفيتي السابق، ميخائيل خودارنوك، أنه "سيكون من الأسهل حل الجيش السوري بالكامل وإعادة تشكيل جيش جديد... فالمشكلة الرئيسة هي أنه لا مكان في سوريا الحاليَة للعثور على مجندين جدد يمكن الاعتماد عليهم".

ونقلت مصادر عسكرية عن أحد قادة المرتزقة من شركة "فاغنر" الروسية قوله: "جنود جيش النظام لا يمكنهم القتال.. لقد رأيت ذلك عدة مرات. عند نقطة معينة من المواجهة يتخلون عن مواقعهم ويهربون، ويصيحون: "تقدموا تقدموا أيها الروس"...وعندما يكون هناك هجوم، على سبيل المثال، نسيطر على الأرض المرتفعة ونسلمها إلى السوريين في المساء، وفي الصباح، لا نكاد نراهم حيث تركناهم".

وفي مقابلة أخرى أجرتها قناة الإذاعة العامة باللغة الإستونية، أشار أحد مرتزقة "فاغنر"، إلى أنه من المستحيل إقناع ميلشيات النظام بالقتال، حتى عندما يطلق الروس النار على أقدامهم"، ونُقل عن أحد ضباط القوات الروسية الخاصة قوله: "في بعض الحالات طلبنا منهم العودة من ساحة المعركة وعدم فتح النار وقتلنا لشدة فزعهم... وفي بعض الأحيان نراهم يبكون".

وفي ظل تردي أداء قوات النظام وولوغ ضباطه في الفساد؛ دأبت السلطات العسكرية الروسية على امتهان عناصر النظام، ونشر مقاطع إلقاء القبض عليهم وإهانتهم أثناء القيام بأعمال التعفيش، فضلاً عن المبادرة إلى توفير الحماية لبشار الأسد ومنع قادته من اللقاء به، حيث نشرت "القناة المركزية لقاعدة حميميم المركزية" مقاطع فيديو تظهر مجموعة من المرتزقة الروس يحيطون ببشار، ويمنعون عناصره من الاقتراب منه ومنهم ضباط في النظام.

وتنتشر الفوضى في المناطق الخاضعة للنظام بصورة ملحوظة، وخاصة في دمشق وفي جبل العرب، وكذلك في طرطوس التي شهدت احتجاجات تطالب بوقف تجنيد أبناء المحافظة، مؤكدين أن الرجال في الساحل "قد نفدو". وتحدثت دراسة لموقع "أتلانتيك" عن معاناة العديد من الرجال الذين يختبئون في منازلهم لتجنب الاعتقال عند حواجز النظام، بما في ذلك مكاتب التجنيد التي تم افتتاحها في الجامعات، وشن قوات النظام مداهمات على الأحياء والمنازل، بحثاً عن مطلوبين للخدمة العسكرية، والتضييق على الشبكات التي كانت تسمح للناس بدفع رشاوى باهظة تصل إلى 12,000 دولار لإزالة أسمائهم من قوائم التجنيد الاحتياطي.

وكذلك الحال بالنسبة لمحافظة اللاذقية التي أصبح مشهد المواجهات بين الميلشيات الطائفية مألوفاً، مما دفع عضو مجلس الشعب نبيل صالح للتأكيد أن محافظة اللاذقية بات يحكمها "أمراء حرب"، وعائلات فوق القانون، في ظل انتشار عصابات سلب وتشليح جعل واقعها الأمني متردياً للغاية. وفي ظل انتشار الفوضى في المناطق الموالية للنظام؛ رأت مصادر عسكرية روسية أن بشار الأسد لن

يتمكن من بسط سيطرته على المناطق التي خضعت له مؤخراً (حيث تم طرد العديد من مسؤولي النظام من والتشهير بهم في فعاليات دفن وتأبين ضحايا جبل العرب)، مقدرة أن عدد المقاتلين الذين يستطيع النظام تجنيدهم في الوقت الحالي يتراوح بين 20 إلى 30 ألف مقاتل سيحتاج إلى نقلهم من محافظة لأخرى كلما استدعى الأمر لشن عملية عسكرية جديدة، مما دفع بالقيادة العسكرية الروسية لتأسيس "الفيلق الخامس" الذي يضم عناصر من المعارضة ومن الميلشيات المحلية حديثة التشكيل.

ويدور الحديث في الأروقة الأمنية عن عجز قوى الأمن أن تعيد الوضع على ما هو عليه قبل عام 2011، إذ إنها ستحاج إلى مئات آلاف العناصر لاستعادة سيطرتها فضلاً عن هيبتها التي تدهورت بحكم تنامي الاحتقان المجتمعي وسياسات التمييز الطائفي.

وفي ظل تردي وضع النظام والمعارضة على حد سواء، يدور الحديث عن ملامح تشكل معادلة محلية جديدة تقوم على أنقاض المؤسسات التقليدية التي فرضت نفسها خلال السنوات السبعة الماضية، حيث تثور مخاوف لدى بشار وماهر الأسد من إشاعات بحث الروس عن بدائل لهم في المرحلة المقبلة، في حين يتردد الحديث في أوساط المعارضة عن بوادر التأسيس لكيان جديد يقوم على أسس وطنية بحتة كبديل عن تشكيلات المحاصصة الإقليمية وصراعات النفوذ بين "أصدقاء" الشعب السوري.

ولا شك في أن الإخفاقات الميدانية للفصائل من جهة، واستحواذ مجموعة ضيقة على مؤسسات المعارضة من جهة ثانية؛ قد أفقدتا الزعامات التقليدية للمعارضة مصداقيتها، وفتحتا المجال لعدد من المبادرات (غير الناضجة بعد) لتبني مبادرة وطنية ينشأ عنه جسد معارض يتمسك بالمبادئ التي قامت الثورة لأجلها، ويتمتع بالثقة والتمثيل الشعبي.

Strategy WATCH

المرصد الإستراتيجي

البحوث والدراسات

أبحاث ودراسات متخصصة تستند إلى الرصد العلمي والميداني لأهم التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتحديات الهوية وإدارة العلاقات البينية في المنطقة العربية.

السبت 4 أغسطس 2018

المرصد الإستراتيجي

بيت خبرة رائد في تقديم الخدمات المتخصصة للعاملين في المجالات السياسية والأمنية بالمنطقة العربية.

يعمل على تعزيز المفاهيم الاحترافية لدى الجيل الجديد من العاملين في الشؤون السياسية والأمنية في العالم العربي، ورفد صناع القرار بمعلومات نوعية بجودة عالية ومهنية تستند إلى الموضوعية والحياد والاستقلالية، بعيداً عن مؤثرات الإيديولوجيا الطارئة ومعارك الاستقطاب الإقليمي.

www.strategy-watch.com